والواقع ان بعثة التحقيق الاقتصادي (لجنة كلاب) « لم يكن يهمها حل مشاكل الشرق الاوسط بمقدار ما كان يهمها نفض يد الامم المتحدة من هذه المشكلة في اقرب وقت واسدال الستار على مأساة الفلسطينيين باعتبارها حدثا من الماضي، ولهذا لم يقدر لبرنامج التشغيل الذي اوصت به واشرفت عليه وكالة الاغاثة ان ينجح ، وبدأت وكالة الاغاثة ، بعد اكتشافها فشل مشاريع التشغيل ، في البحث عن مشاريع بديلة للتوطين الدائم · وقد توصلت الوكالة الى مشروعين اساسيين ، بنت عليهما آمالا كبيرة وهما مشروع وادي الاردن ، ومشروع سيناء » (١٠) ·

فنتيجة لتوصيات لجنة كلاب التي عنها انبثقت وكالة الامم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين ، رؤي منذ شهر مايو ١٩٥٠ ان يصار الى تبني سياسة « **عمل غوثي** » للفترة المنتهية باخر يونيو ١٩٥٢ **تتضمن تنفيذ مشاريع عمرانية** عامة في البلدان المضيفة كشق الطرق والتحريج وبناء الآبار وحفر أقنية الري وتشييد ابنية للمدارس يعمل فيها اللاجئون ويجنون منها دخلا يؤدي الى تحسن احوالهم المادية ورفع معنوياتهم ·· فتفيد البلدان المضيفة من المنشآت والخدمات المنبثقة عن المشاريع وتنتعش اسواقها نتيجة صرفيات الوكالة وانفاق اللاجئين من دخلهم الجديد · كذلك رؤي ان يتضمن برنامج « العمل الغوثي » تنفيذ مشاريع صغيرة تقوم بها جماعات صغيرة من اللاجئين ذوي الحرف كالنجارة والخياطة والحدادة وصنع الاحذية والحصائر · غير ان هذه المشاريع ـ كبراها وصغراها ـ لم تأت بالفائدة المرجوة · فقد قاوم اللاجئون الكبرى منها ورفضوا الاشتراك بتنفيذها ·· وعلى كل حال لم يفد من المشاريع سوى نسبة ضئيلة جدا من القادرين على العمل بلغت في الذروة سبعة بالمائة لفترة شهر او اقل · واعترضت سبيل المشاريع ، بالاضافة الى صفاتها الداخلية ، عقبات ادارية بيروقراطية في علاقات الوكالة في البلدان المضيفة التي كان عليها ان توافق على تصاميم المشاريع وتساهم بخمسة واربعين بالمائة من كلفة المعدات والمواد اللازمة نقدا او عينا مساهمة قدر مجموعها بستة ملايين دولار للفترة الواقعة بين مايو ١٩٥٠ ويونيو ١٩٥١ · ومن الناحية الاخرى ظهر أن المشاريع الصغرى كانت تكلف الوكالة في المعدل خمسة اضعاف ما تكلفها الاغاثة المباشرة للشخص الواحد · وثبت ان معظم هذه المشاريع عاجز عن الاستقلال اقتصاديا والاستغناء عن اعانة الوكالة ·· » (١١)

ثم اعتمدت الوكالة سياسة جديدة ، سياسة **منح قروض صغيرة للمساعدة على « اندماج » اللاجئين** باقتصاديات البلاد المجاورة ، وقد تضمنت هذه السياسة توكيدا واضحا على اهمية التدريب المهني ، وقد خصص لهذا البرنامج صندوق خاص بمبلغ ثلاثة ملايين دولار تنتهي في آخر يونيو ١٩٥٢ ·

وقد ثبت ، أيضا ، محدودية وفشل هذا البرنامج ، فتقدمت وكالة الاغاثة